

التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2014-2020) The democratic experience in Tunisia between opportunities and challenges (2014-2020).

حنان خرباشي

جامعة امحمد بوقرة بومرداس، hananekerbachi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/10 تاريخ القبول: 2023/06/10 تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص:

تروم الورقة البحثية تقييم عملية الانتقال الديمقراطي في تونس والبحث في مدى تأثير التجربة الديمقراطية التونسية بالمعوقات الداخلية والخارجية. حيث تفترض الدراسة أنه كلما زاد تدخل العامل الخارجي كلما زاد احتمال انتكاسة الديمقراطية. وعليه تهدف الدراسة إلى رصد أهم انجازات مسار الانتقال الديمقراطي، والكشف عن التحديات والعقبات التي حالت دون وصول تونس إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي.

وبالاعتماد على الدراسة التحليلية تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن تونس قد استوفت في بادئ الأمر كل متطلبات التحول الديمقراطي، بيد أن المسار الديمقراطي قد تعرض للانحراف بعد دخول البلاد في دوامة الاستقطاب السياسي وعودة ثقافة الاقصاء لدى بعض الأحزاب السياسية، وتعرض البلاد لموجة الثورة المضادة بقيادة القوى الخارجية.

كلمات مفتاحية: تونس، التحول الديمقراطي، الثورة المضادة، الأزمة السياسية.

Abstract:

The study aims to evaluate the process of democratic transition in Tunisia and to investigate the extent to which the Tunisian democratic experience was affected by internal and external obstacles. Where the study assumes that the more the external factor intervenes, the more democratization will relapse. Accordingly, the study aims to monitor the most important achievements of the democratic transition path, and to reveal the most important challenges and obstacles that prevented Tunisia from reaching the stage of democratic consolidation.

Based on the analytical study, it was concluded that Tunisia had initially met all the requirements of democratic transition, but the democratic process had deviated due to political polarization and the

return of the culture of exclusion among some political parties, and the country's exposure to a wave of counter-revolution led by external forces.

Keywords: Tunisia., Democratic Transition., Counter-revolution., Political Crisis.,

المؤلف المرسل: حنان خرباشي، الإيميل: hananekerbachi@gmail.com
مقدمة:

دخلت تونس مرحلة تاريخية جديدة بمجرد سقوط رأس النظام السياسي التونسي زين العابدين بن علي على إثر ثورة شعبية، منذ 17 ديسمبر 2010، فجرتها جملة تراكمات ونسق متكامل من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والانغلاق السياسي. بيد أن عملية التحول الديمقراطي في تونس لم تكن بالأمر الهين. حيث شهدت المرحلة الانتقالية حالة من الاحتقان السياسي بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، وصعود الحركة الإسلامية إلى الحكم ممثلة في حركة النهضة. وتشكيل حكومة تحالف مكونة من حزب إسلامي وحزبان علمانيين. فالمشهد السياسي التونسي قد اقتضى البحث عن الآليات والسبل الكفيلة بتجنيب البلاد أزمة سياسية، والتمكن من الانتقال إلى نظام ديمقراطي بطريقة سلمية. فكان منطق التوافق السياسي هو البديل الراهن لحل الأزمة، حيث انتقلت الأطراف السياسية من سياسة الاقصاء وعدم تقبل الآخر، إلى تبني منطق التنازلات بغية الوصول إلى حلول توافقية.

تبعاً لذلك وصلت تونس إلى بر الأمان على الأقل من الناحية السياسية، بعد أن انطلقت في تشييد مؤسسات الدولة، بعد عقود من التضييق السياسي وانعدام أدنى متطلبات الديمقراطية. وقد كانت بداية تشييد النظام السياسي الجديد قائمة على ترسيخ الأسس والمبادئ الديمقراطية التي افتقرت إليها تونس لعقود طويلة من الزمن، وأهمها التعددية السياسية. بيد أن منجزات تونس في مسار ترسيخ التحول الديمقراطي قد واجهتها سلسلة من العقبات والتحديات الداخلية والخارجية، وأهمها مشاكل الاستقرار الحكومي التي نشأت في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019. ناهيك عن تعرض البلاد لثورة مضادة، من قبل بعض الأطراف السياسية التي تدّعي الديمقراطية لكنها لا تؤمن بنتائج الصندوق، إضافة إلى تدخل القوى الخارجية في الشأن الداخلي التونسي والتفاف بعض الأطراف السياسية المتناحرة في تونس حولها.

وعليه تحاول الدراسة الاجابة عن تساؤل بحثي مؤداه:

ما مدى تأثير التجربة الديمقراطية في تونس بالمعوقات والتحديات الداخلية والخارجية؟

وتنطلق المشكلة البحثية من الفرضية التالية:

كلما زاد تدخل العامل الخارجي كلما زاد احتمال انتكاسة الديمقراطية

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى الكشف عن أسباب تعثر عملية الديمقراطية في تونس على الرغم من تحقيق منجزات معتبرة كديمقراطية ناشئة بعد ثورة 2011، ومن ثم تسليط الضوء على الفواعل الخارجية التي كان نصيب من عرقلة المسار الديمقراطي في تونس.

1. قراءة في فرص وانجازات المسار الديمقراطي في تونس

1.2. التعددية السياسية في تونس:

إن الحالة الصحية في النظم السياسية تتجسد في مدى قابلية النخبة أو الجماعة المتسلطة زمام الحكم للتغيير، واستعدادها لفسح المجال أمام نخبة أخرى لتحل محلها. ومن أبرز المشاكل السياسية في الدول العربية هي مشكلة احتكار السلطة وغياب مفهوم التداول السلمي على الحكم، الذي يعتبر جوهر العملية الديمقراطية وأسلوب ديمقراطي متقدم في ممارسة السلطة. وهذه المشكلة التي لها امتداد تاريخي في الدول العربية تعطي طابعا فرديا للحكم ينتج عنه التسلط والاستبداد، وما ينجر عنه من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

1.1.2 مبدأ التداول على السلطة ودوران النخب في تونس

لطالما كان المجتمع التونسي بأفراده ومنظماته وأحزابه رهنا للرئيس وقراراته. وبالتالي كان الغاء منطق احتكار السلطة مطلبا ضروريا وهدفا أساسيا في مرحلة ما بعد بن علي، وترسيخ مبدأ التداول على السلطة لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي تعددي.

وعليه، سارت القوى الفاعلة في البلاد في طريق ارساء المؤسسات من خلال اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. فبعد تأزم المسار الديمقراطي في تونس عقب انتخابات المجلس التأسيسي، والخروج من تلك الأزمة بحلول توافقية، دخلت البلاد غمار العملية الانتخابية المتمثلة في التشريعية والرئاسيات. وتعتبر تشريعات 26 أكتوبر 2014، أول تجربة ديمقراطية في المنطقة العربية من حيث شفافيتها ونزاهتها وإشراف هيئة مستقلة عليها (الحناشي، 2014، صفحة 3). أما على المستوى المحلي فتعتبر عتبة سياسية هامة من حيث تعزيز الاجراءات الديمقراطية، وخطوة أساسية نحو ارساء النظام الجديد وإنهاء المرحلة الانتقالية (Yasar, 2014, p. 2). فقد عبرت تلك الانتخابات عن تغير أولويات التونسيين؛ ففي انتخابات سنة 2011 انتخب

هؤلاء على الأحزاب التي لطالما ناهضت ضد سياسات بن علي، ودافعت عن حقوق الانسان والهوية والقومية، في حين أنهم اختاروا سنة 2014 الأحزاب التي اعتبروها قادرة على حل مشاكلهم الاقتصادية والأمنية (Wolf, 2014, p. 3).

كما شهدت تونس أول انتخابات رئاسية في تاريخ البلاد يغيب عنها اليقين المسبق بنتائجها. فوفقا لشهادات المراقبين الدوليين الذين أشرفوا على الانتخابات الرئاسية، على غرار "المعهد الجمهوري الدولي" (IRI)، فإن رئاسيات 23 نوفمبر 2014 قد استوفت المعايير الدولية للمصداقية والشفافية؛ حيث أدلى الناخبون بأصواتهم في بيئة انتخابية خالية من الممارسات غير الديمقراطية كالاختيال وأعمال التخويف والعنف (International Republican Institute, 2015, p. 2). وهو ما أكدّه أيضا مركز كارتر، حيث أورد هذا الأخير في تقريره أن انتخابات 2014 قد اتسمت بالهدوء والنظام والشفافية، وأن نتائجها قد وضعت الأساس لتنفيذ الدستور الجديد وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شرعية ومستقرة، ناهيك عن سلوك الناخبين الذين أظهروا التزامهم المستمر بالديمقراطية (The Carter Center, 2014, p. 6).

تمكنت تونس من استكمال الدورة الانتخابية الأولى لسنة 2014 والمقدرة بخمس سنوات، وإجراء عملية انتخابية جديدة سنة 2019. حيث تؤكد أدبيات التحول الديمقراطي على أن الانتخابات الثانية وليس الأولى هي التي تحدد مدى ترسيخ النظام الديمقراطي الجديد (Greenfield, 2015, p. 10). وعلى هذا الأساس كان اختبار مدى سير تونس في طريق الترسيع الديمقراطي عبر اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ثانية والتي كانت على قدر من الأهمية سواء من حيث السياق الذي جرت فيه أو من حيث نتائجها التي أسست لمشهد سياسي جديد. حيث حملت تشريعات 06 أكتوبر 2019 مفاجآت عديدة يمكن تلخيص أهمها في عودة حركة النهضة إلى تصدر نتائج الانتخابات بعد حصولها على المرتبة الثانية في انتخابات 2014. ومن جهة أخرى شهدت هذه التشريعات فوز الأحزاب الجديدة وذات الشعبية النسبية، على غرار حزب "قلب تونس"، "التيار الديمقراطي"، "ائتلاف الكرامة" وغيرها، في مقابل تفهقر حزب "نداء تونس" الذي تصدر نتائج انتخابات 2014، وهو ما يشي بمدى تحقيق تونس لمبادئ الديمقراطية المتمثلة أساسا في انتخابات دورية تعددية حرة ونزيهة. ثم جاءت المحطة الأهم وهي رئاسيات 15 سبتمبر 2019 التي يُستخلص منها فشل الأحزاب التقليدية في الوصول بمرشحها إلى سدة الحكم وتحقيق نفس النتائج التي تحصلت عليها في الاستحقاقات الانتخابية السابقة؛ حيث حلّ مرشح "حركة النهضة" "عبد الفتاح مورو" في المرتبة الثالثة، في حين لم يقدم حزب "نداء تونس" أي مرشح عنه، وفي المقابل سطع نجم الوجوه السياسية الجديدة على غرار المرشح المستقل "قيس سعيد".

التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2014-2020)

في ضوء ما تقدم، تعبر التجارب الانتخابية في تونس عن دوران النخب وتداولها على السلطة، استنادا إلى الانتخابات التي تسمح لأفراد الشعب اختيار ممثليهم (جماعي، 2019). إذ يتجسد دوران النخب في تونس من خلال استبدال سياسيين ينتمون للعهد السابق بغيرهم من السياسيين الجدد المنتمين لما بعد الثورة، وذلك عبر آلية الانتخاب (جماعي، 2019). حيث فتحت مرحلة ما بعد الثورة التونسية وزوال النظام التسلسلي المجال أمام صعود النخب التي كانت معارضة للنظام السابق وتتمتع بمصداقية شعبية. وهو ما اتضح منذ بداية التجربة الانتخابية في تونس بعد الثورة، أين صمم التونسيون على دحر كل من يمثل العهد القديم عن المناصب السياسية رغبة في تشييد نظام ديمقراطي جديد قائم على مبدأ التداول السلمي على السلطة ودوران النخب. إذ برزت في هذه المرحلة وجوه سياسية جديدة سعت للوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع بطريقة ديمقراطية. فالبيئة السياسية التونسية أصبحت متاحة أمام الجميع وأخذت تتسم بالتنوع الذي لم تشهد مثله في العهد السابق الذي احتكرته نخبة واحدة على مدار 23 سنة. كما كشفت نتائج الانتخابات السابقة عن استعداد الأحزاب الحاكمة للتداول سلميا على السلطة، وغياب احتكار السلطة عن المرحلة الجديدة في تونس، وعدم اللجوء إلى العنف للبقاء في الحكم. وهو مبدأ أساسي لترسيخ النظم الديمقراطية.

2.1.2 تونس بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية

شهدت تونس في عقود مضت ممارسات دخيلة عن معايير الديمقراطية، جراء غياب التوازن بين منظومة الحكم والبيئة الاجتماعية نتيجة عرقلة أدوار المعارضة وتفضيل مبدأ الحزب الواحد. وعقب الانفتاح السياسي في تونس عام 1981 في إطار التحول إلى نظام متعدد الأحزاب، لجأ النظام السياسي التونسي إلى توظيف النخب الحزبية، ما أدى إلى خلق تعددية سياسية مفرغة من مضمونها كونها لا تستجيب للمتطلبات الرئيسية، نظرا لاقتصار دورها في الحفاظ على بقاء النظام الاستبدادي بدلا من البحث عن إيجاد حلول فعلية للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهنا بالتحديد يتضح الخلل في الدور الوظيفي للنخب الحزبية التونسية، والتي أصبحت عبارة عن نسق فرعي يخدم مصالح النظام السياسي عوضا عن أداء وظائفها الاتصالية والتكيفية ضمن النسق السياسي الأشمل. إلا أن التحولات السياسية الجارية في تونس منذ مطلع سنة 2011 قد اقتضت التغيير في العلاقة الوظيفية بين السلطة والنخب الحزبية؛ حيث يتطلب تعزيز الديمقراطية وترسيخها ممارسة التعددية السياسية والحزبية وفقا لمعايير الديمقراطية، بهدف انعاش الحياة السياسية.

وإذا ما أتينا إلى استقراء واقع التعددية الحزبية في تونس بعد الثورة، نجد أن الحياة الحزبية في هذه المرحلة قد شهدت تطورات وتغيرات كثيرة، لاسيما من حيث

العدد*. وهي ظاهرة صحية إلى حد ما تبعا لعقود طويلة من الاستبداد السياسي واحتكار الحزب الواحد للمجال السياسي في تونس، والانتقال إلى التعددية الحزبية والانفتاح السياسي. وبالتالي كانت أول خطوة في سياق التعددية الحزبية ما بعد 2011، هي الاعتراف بالأحزاب غير المرخص لها** في عهد النظام السابق، ومنحها الاعتماد ورخصة ممارسة نشاطاتها السياسية في إطار القانون. وعليه أصبح المشهد السياسي التونسي ديناميكي ومتغير باستمرار، من خلال انشاء أحزاب جديدة وتشكيل تحالفات حزبية في إطار توجه البلاد نحو لتعددية الحزبية، بعد عقود من الركود السياسي والرقابة (Schäfer, 2017, p. 2).

التعددية الحزبية في تونس قبل عام 2011 لم تصل إلى درجة التعددية السياسية بفعل استمرارية سيطرة الحزب الواحد رغم اعتماد أحزاب جديدة. فوظيفة الأخيرة لم تتعدى إضفاء طابع الشرعية على النظام الحاكم، نتيجة تفرغها من أدوارها التشريعية المعارضة، بل على العكس أصبح استمرار وبقاء أحزاب المعارضة مرهونا بطبيعة العلاقة مع السلطة الحاكمة. بيد أن بيئة ما بعد ثورة 2011 في تونس قد أسست لميلاد تعددية سياسية مختلفة قائمة على تعايش مختلف الأطياف السياسية باختلاف ايدولوجياتها وأهدافها، في إطار من الحوار والتنافس السلمي وتقبل الآخر. فقد تمكنت المكونات السياسية بمختلف مشاربها الفكرية والسياسية من التعبير عن أفكارها وآرائها السياسية والإعلان عن أهدافها وبرامجها السياسية (جبلي، 2020، صفحة 5). وهو المشهد الذي غاب تونس في فترة حكم زين العابدين بن علي، الذي قوض حرية المجتمع السياسي التونسي، وأسس لثقافة الاقصاء ورفض التعددية السياسية.

ولعل عملية صياغة دستور 2014 أبرز مثال عن صورة التعددية السياسية في تونس ما بعد الثورة، فقد جرى النقاش الدستوري حول جملة من القضايا المركزية بين مختلف الأطياف السياسية والقوى الاجتماعية. وبالرغم من تباين الآراء بينها إلا أن النقاش والحوار قد أفضى إلى التوصل إلى صيغ توافقية معبرة عن تحول المجتمع التونسي من ثقافة الاقصاء إلى التوافق السياسي. ورغم ذلك تبقى تونس تشهد بعض الاضطرابات السياسية التي تفرضها اللعبة السياسية في المرحلة الراهنة.

عطفا على ما سبق يمكن القول أن النخب الحزبية في تونس قد بلغت درجة معينة من التعددية السياسية بعد عقود طويلة من التوظيف السياسي نتيجة سيطرة

*. بحلول سنة 2020 بلغ عدد الأحزاب السياسية في تونس 244 حزبا سياسيا.

** تحررت عديد الأحزاب السياسية في تونس التي كانت تحت طائلة قمع ورقابة نظام بن علي، على غرار حركة النهضة، حزب تونس الخضراء، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الحزب الشيوعي للعمال التونسيين.

التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2014-2020)

السلطة على التنظيمات السياسية والمجتمعية. فالتحولات السياسية في تونس مطلع عام 2011 قد خلقت مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية التي حاولت تغيير الدور الوظيفي للأحزاب السياسية والمجتمع المدني، من خلال منحها هامش حركة أكبر، وهو ما حوّلها إدارة المرحلة الانتقالية وانتهاء حالة الاستقطاب الهوياتي. فانفتاح البيئة السياسية قد وفّر مشاريع و برامج وأيديولوجيات مختلفة وكذا مساهمة الانتخابات في إضفاء طابع الشرعية بوصفها آلية للمفاضلة بين النخب، ووسيلة للتداول السلمي على السلطة، لتصبح بذلك تونس نموذجا لتحقيق التوافق السياسي بين النخب الحزبية بأطيافها العلمانية والإسلامية.

1.2. واقع الحقوق والحريات في تونس

اقتضى التحول الديمقراطي في تونس منذ سنة 2011 تعزيز مجال الحقوق والحريات، ذلك أن مفهوم الديمقراطية يتضمن توافر جملة من الحقوق على غرار حرية التعبير والفكر، وسائر حقوق الانسان. وقد تجسد واقع الحقوق والحريات في تونس في بنود دستور 2014، الذي اهتم بضمان حقوق المواطنين وحرياتهم. وبذلك شهدت مرحلة ما بعد 2014 زيادة في فعالية المجتمع المدني من منطلق الانفتاح في مجال حرية التعبير والتظاهر السلمي وتأسيس الأحزاب والمنظمات والجمعيات. وكذا تحسن وضعية حقوق الانسان، وتطور الفرص الاقتصادية.

فنظرا لتميزه بالتنظيم والاستقلالية وتاريخه الطويل في النضال السياسي والاجتماعي منذ فترة ما قبل استقلال الدولة التونسية، تمكن المجتمع المدني التونسي من أن يكون أداة فاعلة للتغيير السياسي، وفاعلا محوريا في عملية التحرر من الاستبداد. ومن ثم واصل المجتمع المدني التونسي في ممارسة نفس الدور وبشكل أكثر فعالية خلال المرحلة الانتقالية. وقد كانت مرحلة ما بعد بن علي بيئة خصبة لتنامي منظمات المجتمع المدني في ظل ازالة القيود المفروضة من قبل النظام السابق، وهو ما منح المجتمع المدني التونسي مجالا أوسع للتحرك في الميدان الاجتماعي والسياسي وتسيير المرحلة الانتقالية.

من جانب آخر، سيكون قياس درجة ترسيخ الديمقراطية في تونس بناء على مدى تحسن وضعية حقوق الانسان. فقد أتاح التغيير السياسي الحاصل في تونس منذ سنة 2011 فرصة بناء نظام ديمقراطي قائم على احترام الحريات وحقوق الانسان. حيث تحررت الصحافة وحرية التعبير وتكوين الجمعيات من قيود النظام السابق، وحدثت نقلة نوعية في هذا المجال. وتمثلت تحديدا في عودة السياسيين ونشطاء حقوق الانسان المنفيين إلى البلاد، كما تم الافراج عن السجناء السياسيين، وأخذ نشطاء حقوق الانسان في ممارسة أنشطتهم بكل حرية (Blibech & others, 2014, p. 2).

في هذا الشأن يقرّ مؤشر منظمة "فريدم هاوس" (Freedom House) لسنة 2012 تحسن تصنيف الحقوق السياسية في تونس من المرتبة السابعة إلى المرتبة الثالثة، كما تحسن أيضا تصنيف الحريات المدنية من المرتبة الخامسة إلى الرابعة (HiiL Rule of Law Quick Scan Series, 2012, p. 44). واستمرت تونس في نيل استحسان المنظمة الدولية من حيث وضعية حقوق الانسان؛ ففي تقريرها لسنة 2015، أكدت (Freedom House) على تحسن تصنيف الحقوق السياسية في تونس من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الأولى، وانتقلت من مرتبة الدول الحرة جزئيا إلى الحرة بشكل كامل (Freedom House, 2015, p. 10).

من جهتها أقرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" (Human Rights Watch) بتحسّن حقوق الانسان في تونس بشكل كبير عقب ثورة 2011؛ بعد أن تمكنت البلاد من اعتماد قانون الانتخاب التعددي وقوانين خاصة بالأحزاب والجمعيات السياسية، وكذا تحسن حرية الاعلام والتعبير باعتماد قانون جديد للصحافة، وإقرار حرية التظاهر السلمي للتونسيين بشكل لا مثيل له منذ استقلال البلاد سنة (Human Rights Watch, 2012).

3.2 ديناميكية النظام السياسي التونسي

تعتبر ديناميكية النظام السياسي أو بتعبير آخر الحالة التي تسير عليها المؤسسات السياسية في بلد ما، مؤشرا حاسما لقياس درجة الديمقراطية في الدول التي خبرت عملية التحول الديمقراطي من خلال الانتقال من نظام تسلطي ذو جمود سياسي إلى نظام آخر يتم تأسيسه وفق ديناميكية معينة، قائمة أساسا على علاقات مدنية- عسكرية صحيحة.

يولي "لاري دايموند" (Larry Diamond) أهمية كبيرة للدور المحوري الذي تلعبه العلاقات المدنية- العسكرية في عملية التحول الديمقراطي. فإذا كان العسكري يخضع لإرادة الحكم المدني تتحقق الديمقراطية في هذه الحالة، أما إذا كانت السياسة تحت إمرة العسكريين فإن ذلك يعد معيقا من معوقات التحول الديمقراطي (فتحي، 2005، صفحة 38). وفي تونس، فإن العلاقات المدنية- العسكرية مبنية على أساس عدم تدخل العسكر في الشأن السياسي، منذ قيام الدولة التونسية بعد الاستقلال سنة 1956. واستمرت المؤسسة العسكرية في التزام الحياد وعدم التدخل في المجال السياسي والعمل على حماية التحول الديمقراطي على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد منذ سنة 2013 مع بروز المد الارهابي، إلا أن المؤسسة العسكرية لم ترتكب أي تجاوزات (فتحي، 2005، صفحة 42). فقد كان بإمكان المؤسسة العسكرية التونسية الرد على حالة التهميش والإقصاء التي خلقها لها نظام بن علي، والعمل على

التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2014-2020)

اكتساب المكانة والقوة في النظام الجديد، بيد أن المهنية والاحترافية العالية جعلتها ملزمة بالحياد والصلاحيات الدستورية.

2. تحديات وعقبات المسار الديمقراطي في تونس

على الرغم مما حققته تونس من انجازات في مسار التحول الديمقراطي، إلا أنها تواجه حاليا سلسلة من العقبات والتحديات الداخلية والخارجية، والتي من شأنها إطالة أمد عملية الترسخ الديمقراطي في تونس. ولعل أهم ما يحيط بالتجربة الديمقراطية الناشئة في تونس من معوقات هي مشاكل الاستقرار الحكومي، والتي نشأت في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019. ناهيك عن تعرض البلاد لثورة مضادة، من قبل بعض الأطراف السياسية التي تدّعي الديمقراطية لكنها لا تؤمن بنتائج الصندوق، وأهمها الكتلة العلمانية بقيادة الحزب الدستوري الحر سليل "بورقيبة". إضافة إلى تدخل القوى الخارجية في الشأن الداخلي التونسي والتفاف بعض الأطراف السياسية المتناحرة في تونس حولها.

1.3 الثورة المضادة

اللافت للنظر في تونس، أنه في عهد بن علي ورغم وجود كل مبررات ظهور العنف السياسي، إلا أن تونس لم تشهد في عهده نشاطا ارهابيا، وفي عهد الثورة والحرية ظهر الارهاب وانتشرت أعمال العنف والقتل. هذه المفارقة تطرح لنا قضية الثورة المضادة التي دخلت على خط المشهد السياسي التونسي واعترضت مسار التحول الديمقراطي. وتتمثل هذه الثورة في وجود نواة اقليمية ترفض قيام نظم سياسية ديمقراطية في المنطقة العربية. وقد قامت قوى الثورة المضادة بإثارة الاستقطاب السياسي الداخلي بين الكتلة الاسلامية والكتلة العلمانية، وتأجيج العنف. لاسيما في إطار صعود الاسلاميين إلى الحكم في تونس. حيث ترفض النواة الاقليمية (ممثلة بالأخص في كل من السعودية والإمارات وإسرائيل) حكم الاسلاميين، من منطلق رفضها لفكرتي الإصلاح والتغيير نظرا لما يشكله ذلك من تهديد على مصادر شرعيتها. لذلك تسعى جاهدة لكبح جماح الاسلاميين وتقويض حكمهم للحيلولة دون قيام نظام ديمقراطي في المنطقة.

فقد أبان هذا المحور عن انزعاجه من سقوط النظامين التونسي والمصري، كونه يشكل تهديدا على استقرارها هي الأخرى. كما عبرت هذه الدول عن موقف سلبي ازاء فوز حركات الاسلام السياسي في الانتخابات في كل من مصر وتونس (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015، صفحة 9). إذ أثبتت الأحداث أنها تسعى لحشر الاسلام السياسي في الزاوية ومنعه من الوصول إلى السلطة.

فبالعودة إلى بدايات موجة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي سنة 2011، نجد أن الأنظمة الملكية في الخليج العربي وعلى رأسها السعودية والإمارات قد

اعتبرت نجاح الثورات العربية وفوز الأحزاب السياسية الإسلامية في مصر وتونس والمغرب تهديداً إيديولوجياً وأمنياً، من شأنه أن يتحدى شرعيتها ويقوض نظامها الملكي (Baabood, 2014, p. 44). وهو ما دفع بها إلى توجيه مأمورياتها الخارجية نحو تلك الدول بغرض تقويض حكم الإخوان المسلمين فيها والحفاظ على الوضع الاستبدادي السابق. إذ تخشى السعودية من حكم الإخوان المسلمين لأنه سينزع منها دور قيادة العالم الإسلامي، ويمنح الدول المحكومة من قبلهم القوة والنفوذ من جهة، ومن جهة أخرى الخوف من تمدد النموذج التركي المتعارض مع النموذج السعودي، من خلال تحالف الإخوان مع الأتراك، لاسيما بعد اقتراح محمد مرسي لمبادرة لحل الأزمة السورية أين ازدادت مخاوف المسؤولين السعوديين من احتمال اقتراب مرسي من المحور التركي (جبريل، 2019، الصفحات 75-78). وهو ما من شأنه زعزعة مكانة السعودية ودورها القيادي للعالم الإسلامي كما تخشاه السعودية، الأمر الذي دفعها نحو تبني موقف معادي للإخوان المسلمين، وبالمقابل دعم الانقلاب العسكري في مواجهتهم، كونهم يمثلون خطراً على شرعيتها السياسية (عفان، 2016، الصفحات 178-179)، والتي تعتبر أحد أهم محددات الموقف السعودي تجاه حكم الإخوان المسلمين؛ فما إن فازت حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي حتى تعرضت لحملات مغرضة هدفها تشويه صورة الإخوان المسلمين وتبيان نقاط ضعفهم في الحكم وعدم قدرتهم على إدارة المرحلة الانتقالية. وهو ما دفع بدول الخليج العربي نحو شن هجمات إعلامية شرسة على حكم الإخوان في تونس، متهمة حركة النهضة بالارتباط والتواصل مع الحركات المتطرفة في العالم (Al-Jaber, 2020). كآلية من آليات تشويه صورة الإخوان والحد من شعبيتهم لدى الشارع التونسي. إذ تنظر السعودية لحركة النهضة على أنها جزء لا يتجزأ من تنظيم الإخوان المسلمين*، وبذلك ترى في الحركة تهديداً للمملكة يسعى إلى زعزعة استقرارها، شأنها شأن جماعة الإخوان المسلمين*. فهذه الأخيرة لا تلقى قبولا لدى صناع القرار في السعودية**.

كما قد أسالت الإمارات العربية المتحدة الكثير من الحبر بشأن تورطها في انتكاسة التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية؛ إذ ترفض قيام أي سلطة عربية بقيادة حركة أو حزب إسلامي. ففي إطار سعيها لخلق نظام إقليمي جديد، تعمل

*. ارتبطت جماعة الإخوان المسلمون منذ تأسيسها سنة 1928 بعلاقات وطيدة مع المملكة العربية السعودية، وخاصة في عهد الملك عبد العزيز. بيد أن هذه العلاقة قد أخذت تتوتر وذلك منذ قيام ثورة اليمن سنة 1948، وذلك لاختلاف مواقف الطرفين تجاه الثورة. أنظر: الإخوان المسلمون في الخليج، (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، و: حسام تمام، تحولات الإخوان المسلمين تفكك الإيديولوجيا ونهاية التنظيم، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 2، 2010).

** ازداد الموقف السعودي السلبي تجاه الإخوان المسلمون حدة على يد ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان"، الذي صرح في لقاءات إعلامية عديدة بأن الإخوان هم أساس الإرهاب، وهدفهم نشر التطرف في المجتمعات الإسلامية.

التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2014-2020)

الامارات على توجيه السياسة التونسية؛ حيث تهدف إلى تدمير الحركات الإسلامية التي ترى فيها تهديدا محتملا على نظامها السياسي، كمحاولة منها لتكرار تجربة الانقلاب على الشرعية الديمقراطية في مصر وتقويض حكم الاخوان المسلمين.

ذلك أن الامارات العربية المتحدة لا ترى أي فرق بين أي حزب معتدل تابع لجماعة الإخوان المسلمين مثل حزب النهضة التونسي، وبين الجماعات المتطرفة والعنيفة كتنظيم الدولة الإسلامية أو جماعة بوكو حرام والقاعدة (Cafiero, 2018). وهو ما يدفع بها نحو تشويه سمعة الاسلاميين المعتدلين والقيام بمواقف عدائية تجاههم أو تجاه البلدان التي يحكمونها.

وفي إطار مشروعها الرامي إلى التدخل في الشأن الداخلي التونسي وتقويض سلطة الاسلاميين، لم تقم الامارات بدعم المؤسسة العسكرية كما فعلت في مصر؛ فمهنية الجيش التونسي والتزامه بدوره العسكري يجعل من الصعب على أية دولة التأثير فيه. لذلك اتجهت الامارات نحو دعم الجهات المعارضة لحكم الاخوان في تونس. حيث سارعت الامارات منذ صيف 2013 إلى تحقيق موطئ قدم لها في تونس من خلال دعم حركة "تمرد" التونسية التي رفضت حكم الترويك، إضافة إلى حزب نداء تونس باعتباره أكبر كتلة علمانية معارضة في تونس (فاضل، 2015).

في هذا السياق، نشر موقع "ميدل ايست آي" البريطاني سنة 2015 تقريرين مفادهما أن الامارات العربية المتحدة قد حاولت استدراج الرئيس "الباجي قايد السبسي" من أجل استنساخ النموذج المصري في تونس، للقضاء على الاخوان، بيد أن "السبسي" قد رفض ذلك. ثم شرعت في دعم وتأييد بعض الوجوه السياسية ذات التوجه المعادي للإسلام السياسي، على غرار "محسن مرزوق"، الذي راهنت عليه الامارات في السباق الرئاسي سنة 2019، من منطلق معاداته لحركة النهضة وللنقوى السياسية التي خرجت من رحم الثورة. وهو ما أكدته وثيقة منسوبة إلى مركز الامارات للسياسات تم تسريبها عبر الأنترنت، جاء في فحواها أن الامارات تعمل على خطة تستهدف الاسلاميين، والبحث عن موطئ قدم لها في تونس، وورد في الوثيقة أن هذه الخطة تنفّذ عبر دعم الامارات للشخصيات السياسية والأحزاب ووسائل الاعلام المناهضة للحركات الإسلامية، في إطار تنفيذ ثورة مضادة ومن خلال الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في تونس (العماري، 2019).

2.3 مشاكل الاستقرار الحكومي في تونس

تميزت العملية الديمقراطية في تونس بالهشاشة على الرغم من الانجازات التي حققتها في سبيل الوصول إلى ديمقراطية البلاد. إذ ما فتأت تونس تشيّد مؤسسات الدولة

عن طريق انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة حتى ظهر تحدي الثورة المضادة الذي أفرز نتائج سلبية على الصعيد الداخلي في مقدمتها عودة ثقافة الاقصاء لتطبع المشهد السياسي التونسي من جديد. وهو الأمر الذي يشي بعدم القدرة على تفكيك بنية النظام السياسي الذي أسسه بن علي. حيث تمكنت الفواعل الاقليمية من خلق مشاكل الاستقرار الحكومي الناجمة عن تواصل انشقاقات الكتل البرلمانية وتصادم الاحتقان السياسي بينها. وهو ما يجعل مستقبل البلاد على المحك، ومرهونا بمدى قدرة النخبة الحاكمة على إيجاد الحلول التوافقية، والنأي عن استنساخ الممارسات الاستبدادية للنظام السابق.

لقد بدأت مشاكل الاستقرار الحكومي في تونس عقب الانتخابات التشريعية لسنة 2019، والتي أسفرت عن عدم حصول أي حزب على الأغلبية التي تخوّله تشكيل الحكومة، ومن ثم نيل ثقة البرلمان. وقد نتج هذا الوضع بفعل القانون الانتخابي الجديد القائم على آلية التمثيل النسبي مع الأخذ بأكثر البقاي. وعلى اثر ذلك شهد البرلمان التونسي في جلساته عرقلة متعمدة من الكتلة العلمانية بقيادة "الحزب الدستوري الحر"، كتعبير عن رفض حكم حركة النهضة. وهو ما عطل سير عمل الهيئة التشريعية وأحدث انشقاقات كبيرة بين الكتل البرلمانية. هذه الأوضاع الداخلية غير المستقرة في تونس يستغلها المحور الاماراتي-السعودي لتشويه الديمقراطية الناشئة في تونس، وإظهار فشل حركة النهضة في إدارة الحكم في البلاد، وذلك من منطلق أن المحور الاماراتي-السعودي يرى في التحول الديمقراطي في تونس والمنطقة العربية تهديدا مباشرا للنظام العربي التقليدي (الكحلوي، 2020).

في هذا الشأن يرى "نور الدين البحيري" رئيس كتلة حركة النهضة في البرلمان، إن المناوشات والتجاذبات الحاصلة في مجلس النواب بين الكتل العلمانية والاسلامية، هي محاولة لكسر التجربة الديمقراطية في تونس بدعم من الامارات العربية المتحدة، التي تسعى للانقلاب على الديمقراطية مثلما حدث في مصر (بركات، 2020). وعلى الرغم من مرور تسعة سنوات على الثورة التونسية، إلا أن الامارات العربية المتحدة تواصل سياستها المتعلقة بالتدخل في الوضع السياسي في تونس، للتشويش على مسار التحول الديمقراطي فيها، وذلك بالاعتماد على وسائل معينة أهمها المال والإعلام للتأثير في الرأي العام وبسط نفوذها في تونس.

ولعل مشاكل الاستقرار الحكومي وتواصل انشقاق الكتل البرلمانية منذ سنة 2019 تأكيداً على ذلك. حيث يستمر الاستقطاب العلماني-الاسلامي وبدرجة حادة، وذلك بغرض النيل من شعبية حركة النهضة في تونس وتشويه صورتها وإخراجها من دوائر الحكم.

4. تقييم المسار الديمقراطي في تونس

التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2014-2020)

إن رصد وتتبع التحديات والعقبات الداخلية والخارجية التي اعترضت التحول الديمقراطي في تونس، يشي بدق ناقوس الخطر حول التوافق السياسي بين الكتلتين العلمانية والإسلامية، وفشل خيار الحوار الوطني لسنة 2014 في ارساء الاستقرار السياسي وحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المرحلة التي أعقبت انتخابات سنة 2019.

فبالإضافة إلى مشاكل الاستقرار الحكومي والخلاف السياسي بين الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي التونسي، جاءت صائفة 2022 لتكشف عن هشاشة بنية النظام السياسي التونسي، وكانت بمثابة اختبار حقيقي لمشروع الديمقراطية في البلاد الذي بدأت خطواته منذ عام 2011. ففي خضم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد في تلك الفترة، قام الرئيس "قيس سعيد" يوم 25 جويلية 2022 بوقف العمل بدستور 2014 وإيقاف عمل الحكومة والبرلمان، وإعلان حالة "الاستثناء" من خلال ترجمة شخصية للمادة 80 من الدستور.

ومن خلال احتكاره لصلاحيات واسعة، قام "سعيد" بالاحتكام إلى المرسوم الرئاسي 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 والمتعلق بتدابير استثنائية، والدعوة بأمر رئاسي رقم 506 إلى الاستفتاء على مشروع دستور جديد للجمهورية التونسية يوم 25 جويلية 2022، والإعلان عن رزنامة انتخابية.

وتأسيسا على ذلك يمكن الجزم بأن الفعل الذي قام به الرئيس "سعيد" يوحى بالقطع مع منجزات الثورة التونسية خلال مسار التحول الديمقراطي. كما أن انتكاسة الديمقراطية في البلاد لا يتحملها الرئيس وحده الذي انجرف إلى الشعبوية وانما ينم عن فشل النخب في بناء مرتكزات الديمقراطية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم قدرتها على إدارة التوافق. ناهيك عن جهود قوى الثورة المضادة الرامية دائما إلى اجهاض أي مشروع ديمقراطي في المنطقة العربية.

5. خاتمة:

كخلاصة لما تم طرحه فيما سبق، يمكن القول أن تطورات الشأن السياسي في تونس تدل على أن هذه الأخيرة قد استوفت في بادئ الأمر كل متطلبات التحول الديمقراطي، وولجها عتبة الترسخ الديمقراطي. بيد أن تعرض المسار الديمقراطي للانحراف بعد دخول البلاد في دوامة الاستقطاب السياسي وعودة ثقافة الاقصاء لدى بعض الأحزاب السياسية، وتعرض البلاد لموجة الثورة المضادة بقيادة القوى الخارجية الساعية نحو اجهاض التجربة الديمقراطية في الوطن العربي، اضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، قد جعلت عملية الترسخ الديمقراطي في تونس على المحك. حيث ما فتأت تونس تؤسس نظاما سياسيا جديدا بطريقة ديمقراطية خالصة، حتى طغت على

المشهد السياسي صراعات وأزمات بين القوى السياسية نتج عنها مشاكل الاستقرار الحكومي وتواصل انشقاقات الكتل البرلمانية، وكشفت عن هشاشة العملية الديمقراطية في تونس.

وبالتالي يمكن القول بأن بلوغ تونس مرحلة الترسخ الديمقراطي ترتبط بإمكانية النجاح في بلورة جدول أعمال ينهي حالة الاحتقان السياسي بين الكتل البرلمانية ومن ثم العودة إلى التوافق السياسي بدلا من ثقافة الاقصاء.

قائمة المراجع

- Al-Jaber, K. (2020, july 29). *Gulf rivalries threaten tunisian democracy*. Retrieved november 30, 2020, from Gulf International Forum: <https://gulfif.org/gulf-rivalries-threaten-tunisian-democracy>
- Baabood, A. (2014). Gulf countries and arab transitions : Role, support and effects. *IEMed* , p. 44.
- Blibech, F., & others. (2014, february). Citizenship in post-awakening Tunisia : Power shifts and conflicting perceptions. *EUspring* , p. 2.
- Cafiero, G. (Ed.). (2018, december 27). *The UAE campaign against political Islam : Implications for London*. Retrieved november 29, 2020, from Lobe Log: <https://lobelog.com/the-uae-campaign-against-political-islam-implications-for-london/>
- Freedom House, F. H. (2015). *Freedom in the world 2015*. Freedom House.
- Greenfield, D. (2015, november 6). Tunisia's post- parliamentary elections. *Project on Middle East Political Science* , p. 10.
- HiiL Rule of Law Quick Scan Series, H. R. (2012). *Rule of law quick scan Tunisia prospects and challenges*. HiiL Rule of Law Quick Scan Series.
- Human Rights Watch, H. R. (2012). *World report 2012 : Tunisia*. Consulté le septembre 25, 2020, sur Human Rights Watch: <https://www.hrw.org/world-report/2012/country-chapters/tunisia>
- International Republican Institute, I. R. (2015). Tunisia presidential elections november 23 & december 21, 2014. *International Republican Institute* , p. 2.

- Schäfer, I. (2017). Les partis politiques tunisiens : Fragmente, auto centres et à la recherche d'un profil. *Konrad Adenauer Stiftung* , p. 2.
- The Carter Center, T. C. (2014). Legislative and presidential elections in Tunisia Final report. *The Carter Center* , p. 6.
- Wolf, A. (2014, December). Power shift in Tunisia. *SWP Comments* (54), p. 3.
- Yasar, N. (2014, october). Toward a new erain tunisian politics: 2014 parliamentary elections . *ORSAM Review of Regional Affairs* (14), p. 2.
- أمجد جبريل. (أفريل , 2019). السياسة السعودية تجاه الإخوان المسلمين بعد ثورة 25 يناير 2011. *مجلة المعهد المصري* ، الصفحات 75- 78.
- بسمة بركات. (21 يوليو , 2020). قوى سياسية تحذر من مؤامرة الامارات ضد تونس. تاريخ الاسترداد 14 أكتوبر , 2020، من العربي الجديد:
- <https://www.alaraby.co.uk> قوى-سياسية-تحذر-من-مؤامرة-الامارات-ضد-تونس/ شادية فتحي. (2005). *الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية (الإصدار 1)*. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- طارق الكحلاوي. (2020 جوان , 2020). لماذا تريد السعودية والامارات تشويه صورة الغنوشي؟ تاريخ الاسترداد 29 ديسمبر , 2020، من نون بوست: <https://www.noonpost.com/content/37289>
- عبد اللطيف الحناشي. (19 نوفمبر , 2014). انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة. *مركز الجزيرة للدراسات* ، صفحة 3.
- علي جبلي. (جوان , 2020). التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي. *مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات* ، صفحة 5.
- محرز العماري. (15 يناير , 2019). *التدخل الاماراتي في تونس.. استراتيجية لضرب الديمقراطية*. تاريخ الاسترداد 28 ديسمبر , 2020، من اليوم: <https://elyaum.info> التدخل-الاماراتي-في-تونس-استراتيجية-ل/
- محمد عفان. (2016). *الوهابية والاخوان الصراع حول مفهوم الدولة وشرعية السلطة*. بيروت: جسر للترجمة والنشر.
- مركز دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط. (مارس , 2015). أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي. *مركز دراسات الشرق الأوسط* ، صفحة 9.
- معاذ جماعي. (4 أكتوبر , 2019). *الظاهرة السياسية: قراءة في المشهد الانتخابي التونسي* /الراهن. تاريخ الاسترداد 17 أوت , 2020، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية. منية فاضل. (18 أكتوبر , 2015). *أصابع الخليجين في تونس*. تاريخ الاسترداد 29 نوفمبر , 2020، من البيت الخليجي للدراسات والنشر: <https://gulfhhouse.org/posts/725>

